



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

دراسة الجدوى الاقتصادية لإنتاج وتسمين الدواجن في قضاء الحمدانية

مروى عمر نايف الدباغ

رسالة دبلوم عالي في

دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاقتصادية

بإشراف

م.د. عبدالوهاب ذنون سعدون الجوالي

دراسة الجدوى الاقتصادية لإنتاج وتسمين الدواجن في قضاء الحمدانية

رسالة تقدمت بها

مروى عمر نايف الدباغ

الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي التخصصي

في الاقتصاد

بإشراف

م.د. عبدالوهاب ذنون سعدون الجوالي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾



سورة البقرة

آية (269)

بعد حمد الله وفضله على توفيقى لإنجاز هذه الرسالة اتقدم بخالص الشكر والتقدير
للدكتور **عبدالوهاب ذنون سعدون الجوالي...** الذي تابعتني خطوة بخطوة بدقه متناهية ومتابعة
دؤوبة

إذ أرفدني بالكثير من نصائحه ومصادره القيمة من أجل أن أنجز هذا العمل فله مني وافر
الشكر وخالص الامتنان والتقدير، كما أتقدم بالشكر إلى الاستاذ الدكتور قيس ناظم غزال رئيس
قسم الاقتصاد الزراعي والاستاذ المساعد الدكتور **سعد محمود الكواز** رئيس قسم الاقتصاد
المحترم وجميع الاساتذة الافاضل في قسم الاقتصاد لما بذلوه من جهود طيبة لما قدموه لي طوال
فترة دراستي، فجزاهم الله جميعا عني خير الجزاء.

الباحثة

المستخلص

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية والمهمة للاقتصاد القومي لما يحققه من ميزات اقتصادية، ويعد مشروع إنتاج أفراخ الدجاج وتسمينها من المشاريع الاقتصادية المهمة كونه يسهم في توفير اللحوم البيضاء محلياً وبأسعار مناسبة تضاهي أسعار اللحوم البيضاء المستوردة من حيث السعر والجودة، كما يسهم في تغطية قدر كبير من حاجة السوق المحلية من المنتج المذكور فضلاً عن تشغيل قدر معين من الأيدي العاملة، أي أن المشروع يسهم أيضاً في الحد من البطالة.

ويقع المشروع في ناحية النمرود قضاء الحمدانية محافظة نينوى وسيشيد على أرض مساحتها الكلية ١٠ دونم أما المساحة التي خصصت لإنشاء المشروع فتبلغ ٣ دونم مع توافر مستلزمات الإنتاج في هذا الموقع من أيدي عاملة وخدمات بيطرية وسوق لتصريف المنتج، ويتكون المشروع من ثلاث قاعات لتربية الدواجن وتسمينها، أبعاد كل منهم ٦٤ × ١٢ م مع السيطرة، إذ يعمل المشروع بأربع وجبات سنوياً لثلاث قاعات بواقع إنتاج ٢٥٠٠٠ فرخة للوجبة الواحدة، كما وأن اختيار هذا الموقع للمشروع خارج حدود بلدية الموصل حفاظاً على البيئة من الملوثات الصلبة والسائلة والغازية.

وتتركز مشكلة البحث في أن الاستثمار في القطاع الزراعي منخفض لما يتعرض له هكذا نوع من الاستثمارات للمخاطر، مما يجعل مستوى الاستثمار فيه منخفض، لذا فإن دراسة الجدوى بالاعتماد على المعايير الدقيقة ستتيح للمستثمر في القطاع الزراعي معرفة مدى جدوى هكذا مشاريع من عدمها وهذا بدوره سيساعد المستثمر الزراعي ويشجعه على الاستثمار في هذا المجال.

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي الكمي من خلال اعتماد البيانات الميدانية المتاحة، وقدر رأس مال المشروع بأكثر من (650) مليون دينار عراقي، وأظهرت معايير التقييم من وجهتي نظر الربحية التجارية والاقتصادية جدوى الاستثمار وضعف المخاطرة في هذا المجال، إذ بلغت كل من فترة الاسترداد 3,6 سنة، ومعدل العائد البسيط 27,5% ومعدل العائد الداخلي 28,10% ومعيار صافي القيمة الحالية (٨٣٨٠٣٧٥٥٥) ومعيار القيمة الحالية للعائد/ الكلفة 2,060.

وبلغت قيمة صافي القيمة المضافة القومية أكثر من ثلاث مليارات دينار عراقي خلال عمره الافتراضي، وأظهرت نتائج تحليل الحساسية أن نتائج المخاطرة ضعيفة، مما يدل على أن مشروع إنتاج اللحوم البيضاء المزعم إقامته يتمتع بدرجة ربحية عالية وانخفاض المخاطر أي أنه من المشاريع المشجعة للاستثمار والجدير بالاهتمام والدراسة.

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	أ
ثبت المحتويات	ب
ثبت الجداول	ج
المقدمة	1 - 2
الفصل الأول: الأطر النظرية لدراسة الجدوى الاقتصادية	3 - 18
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لدراسة الجدوى الاقتصادية	3 - 5
المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية والصعوبات والمشكلات التي تعترضها	5 - 12
المبحث الثالث: أهم المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع الاقتصادية	13 - 18
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لجدوى مشروع إنتاج الدواجن وتسمينها في قضاء الحمدانية	19 - 40
المبحث الأول: الوصف التفصيلي للمشروع	19 - 25
المبحث الثاني: تحليل الجدوى المالية للمشروع	25 - 31
المبحث الثالث: تحليل الحساسية وحساب الجدوى الاقتصادية للمشروع	31 - 39
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	40 - 41
النتائج	40
التوصيات	41
قائمة المصادر	42 - 44

ثبت الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	التكاليف الاستثمارية الأولية للمشروع	22-21
2	الاحتياجات الحالية للمشروع من الايدي العاملة	23
3	التكاليف الحالية لإقامة وتشغيل المشروع	24
4	القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند سعر خصم 12%	27
5	القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند سعر خصم 28,10%	29
6	قيم الاندثار السنوي للمشروع خلال عمره الافتراضي	36
7	القيم المضافة الصافية القومية السنوية للمشروع	38

المقدمة

تعد المنتجات الزراعية عموماً والحيوانية منها على وجه الخصوص على درجة كبيرة من الأهمية إذ يعتمد حوالي 45% من سكان العالم على استهلاك لحوم الدواجن، فضلاً عن ما لمزاياها المتعددة، فإننتاجها يكون على مدار السنة، وتتميز بسرعة دوران رأس المال مقارنة مع دورانه في الانواع الاخرى من مشاريع الإنتاج الحيواني، وسهولة إدارتها، وانخفاض قيمة رأس المال المستثمر، وتحقيقها لعوائد سريعة.

وتمتاز محافظة نينوى بإنتاجها الزراعي الوفير، إلا أن الظروف الصعبة التي مرت عليها مؤخراً أثرت سلباً في تراجعها، وهي اليوم أحوج من أي وقت مضى لنهضة اقتصادية شاملة وواسعة، ويعد توفير المناخ الاستثماري الملائم أولى الخطوات لدفع عجلة الإنتاج والاقتصاد نحو الأمام.

وتأسيساً على ذلك، سيركز هذا البحث على معرفة مدى الجدوى الاقتصادية وتحديد لها لأحد الفرص الاستثمارية في محافظة نينوى متمثلاً بإنشاء مشروع لإنتاج الدواجن في قضاء الحمدانية، والذي من المتوقع أن يعود بالفائدة على اقتصادها ومجتمعها.

1- أهمية البحث

إن دعم الاقتصاد العراقي بشكل عام، واقتصاد نينوى على وجه الخصوص بمشاريع إنتاجية جديدة سيسهم إلى حد كبير في دعم القدرات الإنتاجية للبلد ورفع مستويات الاستثمار وحل الكثير من المشكلات الاقتصادية فيه، ومن هنا تبرز أهمية البحث والذي يعنى بدراسة الجدوى الاقتصادية وتقييمها لأحد المشاريع التي من المتوقع أن تسهم في ذلك.

2- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في وجود عدد من المعوقات التي تواجه أغلب المستثمرين في نينوى، وأهمها الفساد وعدم توافر المناخ الاستثماري المناسب وقلة ثقة المستثمرين بالمستقبل، ما يستدعي تطبيق سياسات واجراءات حكومية جدية لمعالجة ذلك.

3- هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة وتحديد الجدوى الاقتصادية لإنشاء مشروع إنتاج الدواجن وتسمينها في قضاء الحمدانية/محافظة نينوى وتقييم آثاره المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

4- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن إنشاء مشروع إنتاج وتسمين الدواجن وإقامته في قضاء الحمدانية في محافظة نينوى يعد مجدياً من الناحية الاقتصادية والمالية، ومن المتوقع له ان يعود بالربحية التجارية للمستثمر فضلاً عن الربحية القومية على مستوى الاقتصاد القومي.

5- منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي بالاستناد إلى حساب البيانات الخاصة وتحليلها بالمشروع وتطبيق المعايير المعتمدة في تحديد الجدوى المالية والاقتصادية الخاصة بهذا الغرض.

6- خطة البحث وتقسيمه

وصولاً لتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى فصلين، عرض الأول بمباحثه الثلاثة الأطر والأسس النظرية المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية من حيث مفهومها وأهميتها وخصائصها، وتناول أيضاً مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية وأهم المعايير المعتمدة في ذلك، فيما، ركز الفصل الثاني على التطبيق العملي لدراسة الجدوى الاقتصادية لعينة البحث، إذ عرض المبحث الأول منه الوصف التفصيلي للمشروع وتكاليفه وتدفقاته النقدية المتوقعة، فيما ركز المبحث الثاني على احتساب معايير الربحية التجارية وتحليلها، واختص المبحث الثالث بتحليل الحساسية وبيان الجدوى الاقتصادية للمشروع، وخلص البحث إلى عدد من النتائج والمقترحات التي تم صياغتها استناداً إلى مضامينه والنتائج التي أفرزتها معايير التقييم.

الفصل الأول

الأطر النظرية لدراسة الجدوى الاقتصادية

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي لدراسة الجدوى الاقتصادية

أولاً: المفهوم

إن دراسة الفرص الاستثمارية للمشاريع الاقتصادية في مراحلها المختلفة منذ أن تبدأ كفكرة حتى وصولها إلى القرار النهائي الذي يتضمن قبول تلك الفكرة بعدّها مبررة اقتصادياً أو رفضها إن كانت ليست كذلك تسمى (بالجدوى الاقتصادية).

وبتعبير آخر فإن دراسة الجدوى تعني التعرف على فائدة المشروع قبل إقامته بكونه مجدياً أم غير ذلك في توظيف الموارد البشرية والمادية وذلك بالاعتماد بشكل أساس على الاختيارات العلمية الدقيقة، ولقد تباينت التعريفات التي تم تناولها بخصوص دراسة الجدوى الاقتصادية تبعاً لاختلاف الآراء الاقتصادية المبنية عليها، لذا نجد أن هنالك أكثر من تعريف لدراسة الجدوى الاقتصادية ومنها:

1- هي الدراسة العلمية المسبقة لمساعدة متخذي القرار بتحديد البديل الأفضل من بين المشروعات المقترحة في الحصول على أكبر عوائد ممكنة بأقل تكاليف (عبد الكريم، وكداوي، ١٩٩٩، 66).

٢- الجدوى الاقتصادية هي ترجمة عملية لسياسات الاستثمار وهي دراسة موسعة لجوانب الاستثمار كافة في المشاريع سواء لخدمة المستثمر أو لخدمة التنمية في الدول كافة (العجلوني، والحق، ٢٠١١، ١٩).

٣- وعُرفت بأنها مجموعة الاختيارات والتقديرات التي تم إعدادها للحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح في ضوء توقعات التكاليف والعوائد سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة خلال العمر الاقتصادي للمشروع (القريشي، ١٣، ٢٠٠٩).

٤- وجاء في تعريفها أيضاً بأنها سلسلة من الدراسات المتكاملة والمؤسسة على مجموعة الاختيارات والتقديرات للحكم على مدى صلاحية المشروع الاستثماري من خلال عوائده وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة بهدف تقدير احتمال الفشل أو النجاح قبل البدء بتنفيذ المشروع (حمادي، ٢٠٠٦، ٢٣).

٥- وجاء تعريف منظمة التنمية الصناعية لها بوصفها الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام طريقة فنية محددة وملائمة للموارد والتكاليف الاستثمارية والتشغيلية والإيرادات المتوقعة لعائد محدد على الاستثمار (موسى، وسلام، ٢٠٠٩، ٢٢).

٦- وقد عرّفها آخرون بأنها تلك الدراسة التي تنتمي إلى فروع اقتصاديات التنمية والأعمال سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى المجتمع، ويتطلب هذا الفرع توافر الأدوات الوضعية والكمية في تحليل العديد من الظواهر الاقتصادية (الغيساوي، ٢٠٠٥، ٣٩).

ومن ذلك كله نستنتج أن دراسة الجدوى الاقتصادية أداة علمية تستخدم لتحديد مدى جدوى المشاريع الاقتصادية وتقييمها كما أنها تقدم تصوراً شاملاً لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة من النواحي المالية والاقتصادية والبيئية باستخدام طرائق ومعايير محددة لهذا الغرض بغية تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

ثانياً: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

تكمن أهمية دراسة الجدوى للمشاريع الاقتصادية في كونها تمثل المكون الرئيس لجسد الاقتصاد الوطني ككل، وهي اللبنة الأساسية لمكونات خطط التنمية الاقتصادية، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة جدوى المشاريع من أجل الوصول إلى المشاريع التي تحقق أهداف التنمية خصوصاً وأن الموارد الاقتصادية تتسم بالندرة فضلاً عن تعدد الحاجات البشرية وبما أن هدف الاقتصاد هو إشباع تلك الحاجات المتعددة، لذا كان لابد من إجراء دراسة جدوى قبل المباشرة في العمل بالمشروع وذلك لتجنب الهدر بالموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة في استخدامها.

ويمكن إيجاز أهمية دراسة الجدوى من خلال الفقرات الآتية (حمادي، ٢٠٠٦، ٢٥-٢٦)

١- إن دراسة الجدوى هي الأداة العلمية التي تسبق عملية اتخاذ القرار والتي تساعد المستثمر على اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة دون تبديد بالأموال والطاقات للوصول إلى الاستخدام الأمثل ويطبق ذلك على المستثمر الخاص والعام.

٢- من خلال دراسة الجدوى يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى وذلك من خلال تحقيق أعلى العوائد بأقل التكاليف كونها تتصف بندرتها النسبية.

٣- إن دراسة الجدوى الاقتصادية تقف عند مسألة مهمة إذ تعنى بالحوادث المستقبلية غير المتوقعة سواء كانت على المستوى الاقتصادي أم السياسي أم الاجتماعي والتي من الممكن أن تؤثر في المشروع، وإن تلك الحوادث والتوقعات المستقبلية يمكن التنبؤ بها ومعالجتها من خلال تحليل الحساسية.

٤-دراسة الجدوى الاقتصادية تساعد المستثمر في الحصول على امدادات مالية مثل القروض من البنك المركزي، إذ تشترط البنوك على المشاريع تقديم دراسات قبل اقدمها على طلب اي منحة لغرض إقامة المشاريع التنموية المختلفة وبخاصة في البلدان النامية.

٥-تعد دراسة الجدوى من الدراسات التي تساعد على سير المشاريع نحو تحقيق اهدافها المرجوة من خلال التخطيط العلمي الدقيق والمعتمد على بيانات ومعلومات صحيحة، وهذا ما يجنب المستثمر الخسائر المحتمل وقوعها.

٦-تعمل دراسة الجدوى على تحديد عوائد المشروع المزمع اقامته من خلال الاعتماد على المعايير المناسبة والتي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح والمناسب الذي يحقق أكبر الارباح ويتعد عن المشاريع التي لا عائد للاستثمار فيها.

٧-ترسم دراسة الجدوى الهيكلية المثلى لتحويل المشاريع بطريقة تحقق أكبر المنافع مع الترشيد في التكاليف.

ثالثاً: الخصائص

تتميز دراسة الجدوى بالعديد من الخصائص ومن أبرزها وأهمها (كداوي، 2008):

1. النظرة المستقبلية: ويقصد بها ان دراسة الجدوى تتعامل مع المستقبل في مدى تنفيذ الفكرة الاستثمارية التي يمتد عمرها الى سنوات.
2. التقديرات الاحتمالية: ويقصد بها ان دراسة الجدوى ترتبط في المستقبل أي تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع او منحرفة عنه الامر الذي يعطي تقديرات اقرب ما تكون الى ما سوف يحدث في المستقبل لما تتميز به هذه الدراسة من الدقة والواقعية ولعل ذلك بسبب استخدام الاساليب العلمية في حساب هذه التقديرات ولكونها تتجز من قبل خبراء مختصين في هذا المجال.
3. دراسة الجدوى تتسم بتعدد المراحل وترابطها حيث تتم هذه الدراسة لاي مشروع في مراحل وخطوات متخصصة ومترابطة ومتتابعة وان نتائج كل مرحلة تمثل مدخل للمرحلة التي تليها.
4. ما يميز هذه الدراسة انه لا يمكن اجراءها من قبل خبير واحد وانما من مجموعة من الخبراء يعملون كفريق مترابط كل حسب تخصصه.
5. الاساس الحدي من الاسس التي تستند عليها الدراسة اي بمعنى انها لا تتصدى لدراسة المشاريع القائمة بالفعل لانه من غير المعقول ان تفسر نتائجها عن الغاء تلك المشاريع القائمة.
6. الشمولية تتسم دراسة الجدوى بالشمولية لانها تهدف الى تحقيق التوازن بين الاهداف الخاصة والاهداف العامة.

المبحث الثاني

مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية والصعوبات والمشكلات التي تعترضها

أولاً: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

لدراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع اقتصادي لابد من المرور بالمراحل الآتية:

المرحلة الاولى: الاهتداء الى فكرة المشروع واكتشاف الفرص الاستثمارية:

ان اقامة أي مشروع تبدأ بالاهتداء بفكرة واكتشاف الفرص الاستثمارية وان اكتشاف هذه الفرص لا بد ان يكون على اساس علمي بحيث يستفيد المشروع مما يحيطه من ظروف اقتصادية ليتمكن من فائدة الاقتصاد القوي فالمشروع يكون جزءا من البيئة الاقتصادية ولا يمكن ان يكون منفصلا عنها فهو يؤثر ويتأثر بها كذلك عند التفكير في اختيار المشروع يجب دراسة ما يحتاجه المشروع المقترح من عناصر (مستلزمات انتاج) ومدى توافرها بالكم والكيف مثل الايدي العاملة ومستويات المهارة والمواد الاولية وجودتها بالاضافة الى ذلك فانه عند اختيار المشروع يفكر في مدى ما يمكن ان يحققه المشروع او المخطط من اهداف لذلك يجب دراسة عوامل المشروع من جهة معينة بحيث يؤدي الى تحقيق ما هو مخطط للمشروع بشكل متكامل وليس اعتباطي لذا يجب دراسة هذه العوامل من اجل توجيه الاموال صوب استثمارات ناضجة وهذه العوامل هي (حمادي، 2006):

1. تحليل قوائم الاستيراد.
2. تحليل المصادر المحلية من المواد الاولية والطاقة.
3. دراسة القوى العاملة ومستويات المهارة.
4. التطور في تكنولوجيا الانتاج.
5. تحليل خطط التنمية.
6. مراجعة المشاريع السابقة التي تم انجازها.

المرحلة الثانية: تحديد المشروع واستكشافه (دراسة الجدوى الأولية)

يتم في هذه المرحلة القيام بعمل تقرير عن فكرة المشروع بشكل مبدئي من الجهة الاستثمارية المكلفة بإعداد دراسة الجدوى لصاحب المشروع الاستثماري من خلال النقاط الآتية: (السيسي، ٢٠٠٣، 24).

- 1- عمل دراسة عن فكرة المشروع ومدى حاجة السوق للمنتجات والخدمات التي سيقدمها.

٢- معرفة الظروف المحيطة ببيئة المشروع من عدة جوانب، مثل درجة المنافسة في السوق ومدى القدرة في التغلب على المنافسين ودراسة حجم السوق والأسعار ومعرفة هل بمقدرة المشروع فرض منتجاته أو خدماته على المستهلكين سواء كان المنتج أم الخدمة موجود بالفعل أم جديد يقدم لأول مرة.

٣- دراسة مستلزمات المشروع من الآلات والخدمات ومعرفة مدى توافرها وأسعارها.

٤- التحري عن البيئة المحيطة بالمشروع من حيث مدى توافر الظروف الاجتماعية من العادات والتقاليد التي تلائمها.

٥- دراسة الظروف الاقتصادية من حيث الحافز على الاستثمار والوقوف على الواقع السياسي والظروف السياسية ومدى استقرارها لكي لا تقف عائقاً أمام توقف المشروع مستقبلاً.

٦- دراسة مدى توافر الظروف القانونية من حيث توافق المشروع مع القوانين السائدة في البلد ومدى احتمال ظهور قوانين قد تكون سبباً في عرقلة وتوقفه.

٧- دراسة إمكانية الحصول على التراخيص ومدى سهولة ذلك لتأمين وإنشاء المشروع من أجل مزاولته.

إنتاج الدراسة الاستكشافية لفكرة المشروع ذات أهمية كبيرة إذ إنها تمهد للمراحل التي تليها.

المرحلة الثالثة: دراسة الجدوى التفصيلية

من أجل قبول أي مشروع لابد من إعداد دراسة تفصيلية لذلك المشروع، لأن دراسة الجدوى الأولية تعدّ غير كافية لاتخاذ القرار بقبول المشروع، إذ إن الجدوى التفصيلية مكمل لما سبقها ولكن بشكل أكثر تفصيلاً وشمولاً إذ تشمل دراسة كل من الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية والبيئية والقانونية، وتتم عملية الجدوى التفصيلية بعد أن تكون نتائج الجدوى الأولية إيجابية، كما تعد المحدد للطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع معين وباستخدام تكنولوجيا مختارة تتناسب مع المواد الخام المتاحة كمدخلات وبأقل تكاليف استثمارية ولمبيعات تحدد بأعلى قيمة لفائض الموارد على التكلفة وتدر ربحاً جيداً على الاستثمار.

وبعد إجراء الدراسة التفصيلية يتم اتخاذ القرار النهائي والحاسم بتنفيذ المشروع (العبادي، ٢٠١٨، ١٦).

وتتضمن دراسة الجدوى التفصيلية ما يأتي:

1. دراسة الجدوى الفنية

هي المرحلة الاولى من دراسة الجدوى التفصيلية وتشمل كل الجوانب الفنية وهي المحور الرئيسي لاي دراسة جدوى ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمثل نقطة البداية لتقديرات التكاليف الرأسمالية والانتاج والعمالة والمصروفات واختيار الموقع الملائم للمشروع وطريقة الانتاج والمعدات والآلات لتشغيل المشاريع المقترحة (المعموري، 2009، 21).

دراسة الجدوى المالية

تعد دراسة الجدوى المالية بمثابة الترجمة للتقديرات المالية الاحتمالية المحددة مسبقاً، وتهدف إلى تجهيز البيانات والجداول والتحليلات اللازمة مع إبراز المنافع المالية والاقتصادية وتحديد الابعاء والتكاليف التي يتحملها أصحاب المشروع مقابل الحصول على تلك المنافع.

ولدراسة الجدوى المالية نتائج تتعلق في الغالب بالناحيتين الآتيتين (احمد ونجم، ٢٠١٢،

٢٤):

الأولى: التقييم التجاري من المستثمر

الثانية: التقييم الاقتصادي من وجهة نظر البلد المستضيف للاستثمار.

ويمكن القول أن التحليل المالي ينصرف نحو تحديد الربحية التجارية، أما التقييم الاجتماعي الاقتصادي فيتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للمشروع على مستوى الاقتصاد القومي.

2. دراسة الجدوى الاقتصادية

تتناول دراسة الجدوى الاقتصادية أثر المشروع على مجمل الاقتصاد الوطني اقتصادياً واجتماعياً، أي اعتماد أهمية المشروع بالنسبة للمجتمع وليس من وجهة نظر المشروع ذاته رغم كون المشروع فكرة مستقلة تمثل صاحبها، إلا ان المجتمع في الوقت ذاته جزء من الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق لابد أن ينال التقييم الاقتصادي للمشروع زوايا أو جوانب معينة وهذه الزوايا لا يتناولها التحليل المالي.

كما ان تقديرات التكاليف والعوائد تختلف من آراء المجتمع عنها من وجهة نظر المشروع ذاته كوحدة اقتصادية ومالية مستقلة، وذلك يعني أن المجتمع ينظر إليها على أساس المنفعة الاجتماعية التي تعكس تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة أو على أساس استخدام الأسعار المعدلة التي يعبر عنها تعبيراً تقريبياً بأسعار الظل، ولكن من خلال ذلك يمكن التعرف على الاتجاهين المذكورين للمشروع (الراوي، 2013، 16).

3. دراسة الجدوى القانونية

إن الدراسة القانونية للمشروع المقدم تهتم بالنواحي القانونية للمشروع المقدم كافة، وتقدم هذه الدراسة إما للمستثمر الخاص أو للحكومة، بمعنى آخر للجهة المستثمرة، وتحدد من خلالها نوعية المعوقات القانونية التي قد تقف عائق أمام إنشاء المشروع المقترح وهل أنه مستوفي للشروط القانونية لأن بعض المشاريع لا تسمح الحكومة بإقامتها ضمن بنود وقوانين أو ضمن العادات والتقاليد المتعارف عليها أو ضمن الدين، وكمثال على ذلك عدم السماح بإنشاء مصنع لإنتاج المشروبات الكحولية في عدد من الدول الإسلامية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الدراسة القانونية تعود على المشروع بما يأتي (صالح، ٢٠١٢، ٨):

١- بيان الحوافز والقيود على الاستثمار

٢- معرفة السماحات والاعفاءات الضريبية

٣- الاطلاع على الحوافز المباشرة وغير المباشرة، وقواعد التنظيم وقوانينها لأوضاع الاستثمار الأجنبي.

4. دراسة الجدوى البيئية

إن دراسة الجدوى البيئية هي دراسة تحليلية للتعرف على أثر المشروع في البيئة سواء كان سلبيا ام ايجابيا وتقديم طرائق المعالجات المناسبة لما هو سلبي منها.

وتعد دراسة الجدوى البيئية من أهم الدراسات التفصيلية لأي مشروع لان نجاحه سيتوقف فيما بعد على الاثار البيئية المحيطة به اي بيئته الاستثمارية أو ما يعرف بمناخه الاستثماري، والتي تأخذ اتجاهين (جلال، ١٩٨٧، ١٥):

الأول: أثر البيئة في المشروع

ان للبيئة المحيطة بأي مشروع أثر فيه، وذلك من خلال الكشف عن الاتجاهات المختلفة سواء كانت الايجابية ام السلبية منها ولمتغيرات تلك البيئة كافة أياً كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم قانونية أم تكنولوجية....الخ.

وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى البيئة التي يمكن أن يعمل المشروع في إطارها بوصفها نظاماً مفتوحاً يتفاعل فيه جميع المتغيرات والمكونات والادوات التي تكشف عن ظروف البيئة للاستثمار، وإذا كانت هذه البيئة ستؤثر ايجابياً على المشروع أو تجعل المستثمرين يحجمون عن تشغيل مشاريعهم. (غنيم، ٢٠١٠، ٦٤).

الثاني: أثر المشروع في البيئة

يتضمن المحتوى التحليلي لأثر المشروع في البيئة احتمالين:

أولهما أن يكون الاثر إيجابياً وهذا يعني ان للمشروع جدوى من الناحية البيئية.

وثانيهما أن يكون الاثر سلبياً اي ان المشروع ليس مجدياً من الناحية البيئية لكونه يسبب أضراراً بيئية قد تتمثل بإحداث تلوث أو غير ذلك، وهنا نجد أننا لا بد أن نقف أمام ثلاثة احتمالات (موسى وسلام، ٢٠٠٩، ٤٧).

١- احتمال أن يكون للمشروع تأثير ضار لا يمكن معالجته من أجل حماية البيئة إلا بعد تركيب معدات خاصة تضيف تكاليف كبيرة على المشروع ومن ثم ستؤثر في التدفقات النقدية الخارجية

٢- احتمال أن تكون معالجة التأثيرات البيئية للمشروع من خلال تغير موقع المشروع وهذا بدوره يستوجب نقل المشروع إلى موقع آخر وهذا يستوجب إضافة تكاليف كبيرة.

٣- ان الاحتمال الأصعب هو أن يكون التأثير البيئي للمشروع سلبياً ولا يمكن معالجته بأي طريقة وهذا يؤدي بدوره إلى رفض المشروع لعدم جدواه البيئية.

ويمكن أن تصنف المشاريع طبقاً لتأثيرها على البيئة إلى ثلاثة أصناف هي (موسى وسلام، ٢٠٠٩، ٤٨).

أ. مشاريع القائمة البيضاء:

وهي المشاريع الأقل ضرراً على البيئة والتي يمكن معالجة اضرارها بتكاليف قليلة.

ب. مشاريع القائمة الرمادية:

هي المشاريع التي تسبب ضرراً لا يمكن معالجته الا بتكاليف عالية من أجل التخلص من تأثيرها السلبي.

ج. مشاريع القائمة السوداء:

هي المشاريع الأكثر خطورة وضرراً على البيئة وغالباً ما تكون عديمة الجدوى البيئية وترفض.

5. دراسة الجدوى التسويقية

إن عملية التسويق تتكون من العديد من الأنشطة التي تساهم في تدفق المنتجات ومستلزمات الانتاج من أماكن إنتاجها إلى حيث استهلاكها ومن ثم حدوث التبادل المنشود الذي بموجبه يحصل العميل على المنفعة في حين يحصل المستثمر على القيمة بما تتضمنه من

الأرباح، ومن الأمثلة على النشاطات التسويقية الاعلان الذي يمكن ان يرسم الصورة الذهنية الايجابية للمنشأة في مخيلة العملاء، خدمة العميل، فضلاً عن المنتج نفسه، إلى جانب التركيز على تحديد السعر ووضع نظام التخفيضات، العروض، والمكافئات على حدود المبيعات العددي، أو من خلال استراتيجيات النقل والتوزيع.

ومن أجل نجاح المشروع لابد من أن توضع خطط مدروسة تصبح فيما بعد الموجه العام لتحقيق اهداف المنشأة وهي تحقيق أكبر الأرباح وتقديم سلعه تنافسية من حيث السعر والجودة والحصول على حصة السوق المخطط لها.

إن ل خطة التسويق تأثيراً في الوظائف ذات الصلة بالنشاط الداخلي للمنشأة كافة، مثل التصنيع، الشؤون المالية، المشتريات وخلافه (عبد القادر، ٢٠١٠، ١٥٧).

المرحلة الثالثة: تقييم المشروع قبل التنفيذ

وتشمل هذه المرحلة القرار القطعي بتنفيذ المشروع من عدمه، وعادة يقيم المشروع الجهات الممولة له من خلال الاعتماد على دراسة جدواه المعدة من قبل الجهات المسؤولة عن التنفيذ.

المرحلة الرابعة: التنفيذ

والتي تشمل كيفية تشغيل المشروع والوقت الخاص بالتشغيل وطريقة تشغيله والرقابة على كل ما يتم تشغيله فعلاً، لان تنفيذ المشروع بوجود انحرافات في أدائه قد يؤدي إلى فشل المشروع رغم جدواه الاقتصادية.

المرحلة الخامسة: تقييم المشروع بعد التنفيذ

تتعلق هذه المرحلة بالنتائج، وعليه فهي تعتمد على ما توفره عملية تقييم المشروع قبل التنفيذ من متابعة للمشروع من خلال بيانات ومعلومات ومقارنتها بما قد تم التخطيط لتحقيقه، إذ تبين عملية التقييم التقدم الذي أحرزه المشروع نحو تحقيق الأهداف. (المعموري، 31، 2009).

ثانياً: الصعوبات والمشكلات المتوقعة في دراسة الجدوى

عند اتخاذ القرار بإجراء دراسة الجدوى لأي مشروع من أجل تحويله من فكرة إلى قرار استثماري نهائي بالقبول أو الرفض فان هنالك مجموعة من الصعوبات يمكن إيجازها بما تتضمنه الفقرات الاتية (كاظم، 2013، 5-6):

1- ان دراسة الجدوى تتسبب في رفع التكاليف بالنسبة للمشروع وبخاصة عندما يكون صغيراً وذا ميزانية محددة، وهنا يمكن أن تدخل تكاليف دراسة الجدوى ضمن عناصر تكاليف التأسيس التي يمكن استهلاكها خلال مدة زمنية معينة وهذا الحساب يكون من الناحية المحاسبية.

- 2- عدم التأكد والمخاطرة في تقدير التغيرات الداخلية في دراسة الجدوى خلال مدة المشروع ولاسيما فيما يتعلق بالتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية.
- 3- صعوبة تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ولاسيما في تحديد التكاليف مع ازدياد حجم المشاريع، وهو ما يتطلب الاستعانة بعلوم الاحصاء والاقتصاد القياسي وبحوث العمليات وغيرها في تحديد ذلك.
- 4- تضارب البيانات أو صعوبة الوصول إليها أو نقصها وأحياناً عدم وضوحها أو عدم توافرها، وهذا بدوره قد يؤثر في دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى.
- 5- مشكلة تحديد المعايير الملائمة لدراسة الجدوى، إذ ليس هنالك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان، ومما هو جدير بالذكر أنه لا يمكن في الغالب تطبيق المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة في الدول النامية نظراً للاختلافات الكبيرة بينهما.
- 6- إن تكاليف دراسة الجدوى للمشاريع غير متوازنة مع حجم المشاريع ورأس المال المخصص للاستثمار في المشروع، مما يتطلب البحث دائماً في إحداث هذا التوازن.
- 7- الصعوبات الفنية، المتمثلة في عدم توافر الخبرات الفنية لبعض المشاريع أو شحة توافرها، أو توافرها بخبرة محدودة محلياً، مما يتطلب الاستعانة بالخبرات والمهارات الفنية من الخارج، وهذا من شأنه أن يرفع من تكلفة المشاريع لأن كلفة المهارات الفنية الخارجية عادة ما تكون مرتفعة.

المبحث الثالث

أهم المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع الاقتصادية

أ. المعايير التي لا تهتم بالتوقيت الزمني

تستخدم هذه المعايير لتحديد الربحية التجارية للمشروع (أي الربحية الخاصة) وتضم عدداً من المعايير وأهمها:

أولاً: معيار العائد البسيط

يمثل هذا المعيار مؤشراً عن نسبة الربح الصافي السنوي المتوقع للمشروع مقارنة بالكلفة التخمينية له أي انه يدل عن نسبة صافي الربح إلى رأس مال المستثمر.

ويتم حساب العائد البسيط كما يأتي:

$$[\text{م ج أ} - \text{ع أ}] / \text{ن} \times 100$$

حيث ان:

ج أ: حجم الإنتاج في السنة أ

ع أ: سعر الوحدة الواحدة في السنة أ

ك أ: الكلفة الإنتاجية لإنتاج الوحدة الواحدة في السنة أ

ت: الكلفة الأولية للمشروع المقترح

ن: عدد السنوات التي تمثل عمر المشروع

1- مزايا استخدام معيار العائد البسيط

- الفهم وسهولة الحساب
- مفيد وبسيط في تقييم المشروع من خلال العائد السنوي على وحدة رأس المال المستثمر

2- عيوب المعيار

- الاعتماد على صافي الربح السنوي وليس صافي التدفق النقدي.
- استبعاد القيمة الزمنية للنقود (الجبوري، ٢٠١٢، 12).

ثانياً: معيار فترة الاسترداد

المقصود بفترة الاسترداد هي الفترة التي يمكن من خلالها استرجاع قيمة الاستثمار الأولي (الكلفة الأولية) للمشروع.

وفي حالة وجود مشاريع متعددة فإن المشروع الذي يحقق أقل فترة استرداد يكون ذا جدوى اقتصادية أعلى (كداوي، ١٢٣، ٢٠٠٩).

ويختص هذا المعيار بقياس المدة الزمنية التي يستغرقها الاستثمار لتكوين أرباح كافية لاسترجاع رأس المال المستثمر للمشروع ككل، أي مقدار الوقت المتوقع لاسترداد رأس المال (الداهري، ١٩٩١، ٣١٥).

إن المستثمر يرغب دائماً بمعرفة مدى المدة الزمنية التي من خلالها سوف يحصل مرة ثانية على الأموال التي استثمرها، ويتم حساب هذه المدة بواسطة تقديرات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وذلك لتحديد صافي التدفق النقدي السنوي (جلال، ١٩٨٢، ١٨٠).

1- مزايا المعيار

إن معيار فترة الاسترداد ذات أهمية وعلى وجه الخصوص إذا كانت المشاريع المراد تنفيذها في بلد أجنبي، فالمستثمر يفضل استرداد أمواله في أقرب وقت ممكن لأسباب عدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استخدام معيار فترة الاسترداد ضروري بالنسبة للمشاريع التي تنتج سلعاً تخضع للتقلبات التكنولوجية مثل الأجهزة الإلكترونية كالحواسيب وأجهزة النقل والسبورات الذكية وغيرها.

2- عيوب المعيار

- لا يفرق هذا المعيار كثيراً بين المشاريع التي تحقق عائداً كبيراً والتي تحقق عائداً اقل في السنوات المبكرة من عمر المشروع بالرغم من تعادلها على طول المدة.
- إن قيمة الوحدة النقدية في نهاية السنة الأولى من عمر المشروع في هذا النوع من المعايير مساوي لقيمتها في نهاية السنة الثانية.
- حجم الاستثمار في هذا المعيار لا يؤخذ على الإطلاق بنظر الاعتبار.

ويتم قياس فترة الاسترداد من خلال المعادلة الآتية:

$$[\text{ت} / \text{مج ج أ} (\text{ع أ} - \text{ك أ})] / \text{ن}$$

إذ أن:

ج أ: حجم الإنتاج في السنة أ

ع أ: سعر الوحدة الواحدة في السنة أ

ك أ: التكلفة الإنتاجية لإنتاج الوحدة الواحدة في السنة أ

ت: الكلفة الأولية للمشروع المقترح

ن: عدد السنوات التي تعبر عن حياة المشروع.

ب. المعايير التي تهتم بالتوقيت الزمني

أولاً: معيار صافي القيمة الحالية: NPV

يبني هذا المعيار على خصم التدفقات النقدية أي حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية السالبة والموجبة، ويستوجب استخدامه مراعاة بعض المسائل هي:

١- أن تكون إعمار المشاريع موحدة ليتم تطبيق هذا المعيار أي أن مدة الحساب يجب أن تكون مبدئياً مناظرة لفترة المعدات الأطول عمراً، وإذا لم تكن إعمار المشاريع موحدة فإن الأمر يستدعي إما اختيار فترة عمر مناظرة لأصغر وحدة مشتركة في فترة حياة المشروعين أو إدخال التحديد على الاستثمار العمري الأصغر.

٢- في حالة المقارنة بين مشروعين أو أكثر من المشاريع غير المتجانسة فنياً فإن الاختيار سيقع على المشروع الذي يعطي أعلى صافي قيمة حالية متراكمة.

٣- أما في حالة المشاريع المتجانسة، لا تكون هنالك محددات على التمويل ويكون من المفضل عندها تنفيذ جميع المشاريع التي لها صافي قيمة حالية موجبة (الموسوي، ٢٠٠٤، ١٣٤-136).

ويتم حساب صافي القيمة الحالية بالصيغة الآتية:

صافي القيمة الحالية = $\text{مج ص أ ج أ (ع أ - ك أ) + ص (ض) - ت}$
إذ أن:

ج أ: حجم الإنتاج في السنة أ

ع أ: سعر الوحدة الواحدة في السنة أ

ك أ: الكلفة الإنتاجية لإنتاج الوحدة الواحدة في السنة أ

ت: الكلفة الأولية للمشروع المقترح

ص أ: معامل خصم السنة الأخيرة

ض: قيمة الانقراض

أ: السعر المتوقع

1. مزايا المعيار:

أ. إن هذا المعيار يستخدم كثيراً في الناحية العملية لجدواه العالية، وذلك كونه يسمح بالاطلاع عن كثب على العوائد والنفقات السنوية من خلال حساب التدفقات النقدية السنوية.

ب. اختلاف حجم الاستثمار.

2. عيوب المعيار:

ما من عيوب تذكر سوى ما يتعلق بكيفية اختيار معدل الخصم الملائم.

ثانياً: معيار المعدل الداخلي للعائد: iRR

يستخدم هذا المعيار من أجل التعرف على سعر الخصم الذي باستخدامه تتساوى قيمة الاستثمار مع صافي القيم الحالية للتدفق النقدي طيلة عمر المشروع.

ويعني ذلك أنه المعدل الذي يعطي المشروع صافي قيمة حالية للتدفق النقدي مساوية للصفر

إذ كلما زاد سعر الخصم قل صافي القيمة الحالية للمشروع والعكس صحيح (صالح، ٢٠١٢، ٥٧).

ويتم حساب معدل العائد الداخلي وفقاً للصيغة الآتية:

سعر الخصم الأدنى + ((الفرق بين سعري الخصم الأعلى والأدنى × صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى) ÷ (صافي القيمة الحالية عند سعري الخصم الأدنى - صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأعلى)).

1. مزايا هذا المعيار:

- يعتمد على التدفقات النقدية كافة
- يهتم بالقيمة الزمنية للنقود
- يأخذ بنظر الاعتبار مخاطر التدفقات النقدية للاسترداد
- النتيجة تظهر كنسبة مئوية وليست قيمة
- يمكن استخدامه في ترتيب المشروعات من حيث درجة ربحها وجدواها الاقتصادية

(النعيمي والتميمي، ٢٠١٩، 81).

2. عيوب المعيار:

- إن هذا المعيار وبالرغم كونه من المقاييس المعروفة جداً لتقدير أرباح المشروع إلا أنه يمكن أن يقوم بالخداع إذا استخدم بمفرده.

- ظهور مشكلة عند استخدام المعدل الداخلي للعائد للمشاريع ذات الفترات المختلفة، وهي إن يكون للمشروع قصير المدة معدل عائد داخلي كبير مما يجعله يبدو استثماراً ممتازاً، بيد أنه يمكن أن يكون ذا صافي قيمة حالية مساوية للصفر.
- يستند هذا المعيار إلى اعتماد التجربة والخطأ لحين ايجاد المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوي للصفر (شهاب، 1987، 17).

ثالثاً: معيار القيمة الحالية للعائد / الكلفة

يمكن التوصل إلى هذا المعيار من خلال قسمة القيمة الحالية للعائد على الكلفة الحالية للمشروع بما فيها التوسعات، وذلك بالاعتماد على سعر خصم معبر عن الواقع الاقتصادي للبلد الذي أقيم فيه المشروع (عبد الكريم وكداوي، ١٩٩٩، ١٢٤).

وبإمكان هذا المعيار قياس قدرة المشروع على تحقيق الأرباح من الاستثمار و(وهو عبارة عن خارج قسمة مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة الى الخارجة للمشروع (عبد المطلب، ٢٠٠٠، ٣٠٠)

ويمكن التوصل إلى هذا المعيار من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة الحالية للعائد} / \text{الكلفة} = \text{مج ص أ} \times \text{ج أ} (\text{ع أ} - \text{ك أ}) \div \text{ث أ}$$

إذ إن:

ج أ: حجم الإنتاج في السنة أ

ع أ: سعر الوحدة الواحدة في السنة أ

ك أ: الكلفة الإنتاجية لإنتاج الوحدة الواحدة في السنة أ

ت: الكلفة الأولية للمشروع المقترح

ص أ: معامل خصم السنة أ

أ: العمر المتوقع للمشروع

ولقبول المشروع واعتباره مجدياً اقتصادياً وفقاً لهذا المعيار يجب أن تزيد قيمة نتيجة المعيار عن الواحد الصحيح.

رابعاً: معيار القيمة المضافة الصافية القومية

ويعد من أهم المعايير المعتمدة في التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع، إذ يتضمن ويؤشر بشكل واضح للأثار التي يعكسها المشروع في الاقتصاد القومي (هلال، 1997، 350).

وتعدّ القيمة المضافة الصافية القومية عن مجموع المنافع التي تعود للمجتمع جراء نشاطات المشروع بعد طرح تكاليف مستلزمات الإنتاج كافة فضلاً عن الاندثار.

ويتم حسابها واستخدامها بصيغتين:

الأولى: القيمة المضافة الصافية القومية في أي سنة =

قيمة الإنتاج السنوي بسعر السوق - (قيمة مستلزمات الإنتاج + قيمة قسط الاندثار)

الثانية: القيمة المضافة الصافية القومية لكل السنوات =

اجمالي قيمة الإنتاج بسعر السوق - (مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج + قيمة اجمالي الاندثار المتراكم).

وان أساس تقييم المشروعات وفقاً لهذا المعيار يكمن في: (عبدالعظيم، 1999، 76)

1- معرفة وتقدير إسهام المشاريع في الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي، أي معرفة صافي القيمة المضافة القومية.

2- تقييم أثر المشروع في الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي خلال عمره الإنتاجي، ويعد ذلك مؤشراً لمدى سلامة المشروع الاستثماري من وجهة نظر الاقتصاد القومي.

3- ترتيب المشروعات التي وفقاً لما تحقّقه من قيمة مضافة صافية موجبة واستكمال دراستها فضلاً عن إعادة النظر في المشاريع التي تحقق قيمة مضافة صافية سالبة وذلك بإدخال بعض التعديلات على بنود المدخلات والمخرجات أو البحث عن مشاريع أخرى.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لجدوى مشروع إنتاج وتسمين الدواجن في قضاء الحمدانية

المبحث الأول

الوصف التفصيلي للمشروع

أولاً: الهدف من إقامة المشروع

تتمثل الأهداف الرئيسية من إقامة المشروع بالآتي:

- 1- توفير اللحوم البيضاء محلياً وبأسعار مناسبة تضاهي أسعار نظيرتها المستوردة من حيث النوعية والسعر وتسهم في سد قدر كبير من حاجة السوق المحلية من المنتج المذكور.
- 2- تشغيل أعداد معينة من الأيدي العاملة ويمثل ذلك أحد وسائل تخفيض معدلات البطالة في البلد.
- 3- تخفيض أسعار اللحوم الحمر التي باتت أسعارها تصل إلى مستويات مرتفعة لكون منتجات المشروع بديلة عنها.

ثانياً: موقع المشروع

يقع المشروع في ناحية النمرود/ قضاء الحمدانية/ محافظة نينوى وسيشيد على جزء من قطعة الأرض المرقمة 1 / 2 مقاطعة/ 68 خرابة سلطان/ ناحية النمرود/ قضاء الحمدانية، والتي تبلغ مساحتها الكلية 10 دونم والمساحة المخصصة لإنشاء المشروع تبلغ 3 دونم، ويتوافر في موقع المشروع مستلزمات التشغيل مثل الخدمات البيطرية والأيدي العاملة فضلاً عن توافر سوق لتصريف المنتج في قضاء الحمدانية ومدينة الموصل، والمشروع يقع خارج حدود بلدية الموصل حفاظاً على بيئة المدينة من التلوث بالفضلات السائلة والصلبة والغازية.

ثالثاً: المبررات الاقتصادية لإقامة المشروع

تتميز مشاريع صناعة الدواجن بأن إنتاجها يكون على مدار السنة، إذ تكون دورة إنتاج فروج اللحم قصيرة تتراوح بين ٥٥-٦٠ يوماً مما يعكس سرعة دوران رأس المال مقارنة مع دورانه في الأنواع الأخرى من مشاريع الإنتاج الحيواني التي تحتاج إلى ٩٠ إلى ٢٦٠ يوماً، كما تتسم مشاريع صناعة الدواجن بسهولة الإدارة وانخفاض رأس المال المستثمر وفي الوقت ذاته تتيح عوائد سريعة (Szollos and Nabradi, 2014, 485)، وتعطي هذه المزايا مجموعة من الاعتبارات والمبررات الاقتصادية لإقامة المشروع تتمثل بما يأتي:

- 1- إسهام المشروع في زيادة الناتج الزراعي المحلي من منتج ضروري (لحوم الدواجن) التي تعد احد أنواع المنتجات المطلوبة من قبل أفراد المجتمع وبشكل مستمر.
- 2- إسهامه في توظيف رأس المال الوطني في ميدان الإنتاج المحلي بدلاً من ميادين التداول والاكتناز والمضاربة، وما لذلك من أثر بالغ الأهمية في الحد من ظاهرة التضخم، لأن إقامة مثل هذه المشاريع تعمل على سحب السيولة النقدية من التداول.
- 3- إن إقامة مشاريع إنتاج الدواجن يساهم في خلق روح المنافسة بين المستثمرين (اصحاب رؤوس الاموال) وذلك يعد أحد وسائل توجيههم نحو ميدان الإنتاج وتحقيق الاستغلال الامثل للإمكانات المالية والمادية والبشرية لديهم.
- 4- إن إقامة المشروع وبدعم من المؤسسات المالية الوطنية لا يكلف الاقتصاد الوطني أعباء مالية كبيرة لأن جميع مستلزمات اقامته وخدماته متوافرة محلياً مثل (الأعلاف والايدي العاملة والخدمات البيطرية).
- 5- تشير بيانات السوق المحلية بأن الكميات المعروضة من اللحوم البيضاء ولاسيما لحوم الدجاج والتي تعد منتجات بديلة عن اللحوم الحمر تتسم بالتذبذب بين مدة وأخرى، لذا فإن تشجيع إقامة مشاريع إنتاج دواجن اللحم المنافسة للمنتوج الاجنبي المستورد ستنعكس آثاره في خفض أسعار اللحوم البيضاء ويساعد الأفراد من ذوي الدخل المنخفضة من الحصول على هذا المنتج الحيوي والضروري في حياة الافراد.
- 6- إن مشاريع صناعة الدواجن من الأهمية بمكان إذ تشير احصائيات تلك الصناعة إلى أن 45% من سكان العالم يعتمدون على استهلاك لحوم الدواجن، كما وتبين أن تلك المشاريع تحقق معدل نمو يبلغ 4% سنوياً (Elghouth and Wahab,2013,80).

رابعاً: وصف جوانب المشروع وتكاليفه وعوائده المتوقعة

يقع المشروع على أرض زراعية تبلغ مساحتها (3) دونم، تبلغ كلفة ايجارها السنوي (1000000) دينار عراقي، ويتكون المشروع من ثلاث قاعات لتربية وتسمين الدواجن، أبعاد كل منهم 64 × 12 م مع السيطرة، وطاقاتهم الاستيعابية 25000 فرخة لحم، ويحتاج إنشاء المشروع إلى بناء وتشبيد ثلاث قاعات بكلفة كلية تقدر بـ (652847600) دينار عراقي موزعة ضمن (29) بنداً من بنود التكاليف الاستثمارية وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (1)

التكاليف الاستثمارية الأولية للمشروع

ت	البيان	العدد	سعر المفرد	القيمة الإجمالية/ دينار
1	تسوية الأرض وتعديلها	3 × 12 × 64	-	3000000
2	صب الاسس بالكونكريت	73,8 م ³	250000 دينار/ م ³	18450000
3	تكعيب الارض بالبلوك	78,72 م ³	80000 دينار/ م ³	6297600
4	بناء اربعة جدران بالثرمستون بارتفاع 2,5 م مواد مع أجور العمل	30=124 م ²	60000 دينار/ م ²	73800000
5	عمل سقف بالسندويج بانل مع الهيكل الحديدي مواد مع أجور عمل لثلاث قاعات	2304 م ²	75000	172800000
6	ليخ جدران القاعة من الداخل بالجص مواد مع أجور عمل	1230 م ²	15000	18450000
7	ليخ جدران القاعة من الخارج بالسمنت مع النثر بالغبرة الصفراء مواد مع أجور	1230 م ²	15000	18450000
8	تأسيسات كهربائية/ لثلاث قاعات	3	4000000	12000000
9	تأسيسات مائية/ لثلاث قاعات	3	4000000	12000000
10	تبريد صحراوي/ لثلاث قاعات	3	4000000	12000000
11	مدافئ كهربائية بواقع مدفئة واحدة لكل 10م	60	50000	3000000
12	قسطل ماء بأبعاد 2,5 × 4 × 6م بالكونكريت المسلح	3	3000000	9000000
13	بئر ماء مع ملحقاته طاقم الضخ	1	8000000	8000000
14	ساحبات هواء صناعية كبيرة	30	120000	3600000
15	ساحبات هواء صغيرة	30	60000	1800000
16	مولدة كهربائية 75KAV	2	25000000	50000000
17	مناهل ماء	120	60000	7200000
18	محرقة	1	2000000	2000000
19	بناء سياج نظامي للحقل مادة BRC لمساحة 3 دونم مواد مع أجور عمل	348 م. ط	50000	17400000

ت	البيان	العدد	سعر المفرد	القيمة الاجمالية/ دينار
20	معلف اوتوماتيكي	3	7000000	21000000
21	اطباق	200	6000	1200000
22	غرفة للإدارة مع مجموعة صحية	1	20000000	20000000
23	غرفة للحراس والعمال مع مجموعة صحية	1	20000000	20000000
24	معالف بلاستيكية ارضية	300	5000	1500000
25	جاروشة علف تصنيع محلي	1	6000000	6000000
26	حاضنات	60	65000	3900000
27	مخزن للعلف بأبعاد 10 × 10 م ²	1	50000000	50000000
28	قناني غاز	1000	50000	50000000
29	بويلر تدفئة	3	10000000	30000000
30	ايجار الأرض	1	1000000	1000000
المجموع: ستمائة واثنان وخمسون مليون وثمانمائة وسبعة واربعون ألف وستمائة دينار				
652847600				

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الميدانية.

خامساً: المستلزمات المادية والبشرية لإقامة المشروع وحساب التكاليف الحالية

تشير البيانات الخاصة بمتطلبات إقامة هذا المشروع بأن جميع مستلزمات إقامته متوافرة محلياً من أفراخ وعلائق وخدمات بيطرية وأيدي عاملة، إذ يمكن الحصول على المستلزمات المذكورة من منشآت الدولة أو القطاع الخاص وبأسعار مناسبة ونوعيات جيدة. ويبين الجدول الآتي احتياجات المشروع من القوى العاملة وقيمة أجورهم الشهري ومجموعها.

الجدول (2)

الاحتياجات الحالية للمشروع من الايدي العاملة

ت	نوع العمل المطلوب	العدد	الأجور الشهرية للفرد/ دينار	مجموع الأجور الشهرية/ دينار
1	عامل ماهر	6	600000	3600000
2	طبيب بيطري	1	800000	800000
3	حراس	2	300000	600000
	المجموع: خمسة ملايين دينار			5000000

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الميدانية.

ولغرض تحديد التكاليف التشغيلية للمشروع لمدة سنة اعتيادية واحدة فذلك يتطلب حساب تكاليف الإنتاج لوجبة واحدة والتي تتحدد بـ 55 - 60 يوم، مع العلم أن المشروع يعمل بأربع وجبات سنوياً وعلى أساس ثلاث قاعات بواقع (25000) فرخة للوجبة الواحدة.

تكاليف شراء الأفراخ بمعدل 850 دينار للفرخة الواحدة.

معدل استهلاك الفرخة الواحدة من العلف هو (4) كغم في الوجبة الواحدة.

يضاف لما سبق تكاليف عامة مثل أجور النقل والمواصلات والادوية والمحروقات وأجور

العمال وأجور الماء والكهرباء والمعدات والادوية البيطرية وكالآتي:

1- كلفة شراء الأفراخ:

$$(25000) \times (850) = 21250000 \text{ دينار}$$

2- كلفة علف الوجبة الواحدة:

تحتاج الفرخة الواحدة (تستهلك) (4) كغم علف خلال فترة الوجبة (60) يوماً، سعر (1) كغم من العلف (650) ديناراً، عليه:

$$25000 \times 4 \times 650 = 65000000 \text{ دينار}$$

3- كلفة شراء الأدوية والبيطرة لمدة (60) يوم (100) دينار للفرخة الواحدة

$$2500000 = 100 \times 25000 \text{ دينار}$$

4- كلفة الأيدي العاملة (5000000) دينار شهرياً وعليه كلفة الوجبة الواحدة من الأيدي العاملة (10000000) دينار.

5- كلفة المحروقات (نفط أبيض) ربع برميل يومياً.

سعر البرميل الواحد (150000) دينار، مدة (60) يوم ستحتاج إلى (15) برميل، عليه يكون $15 \times 150000 = 2250000$ دينار

6- 300 اسطوانة غاز $\times 7000$ دينار = 2100000 دينار.

7- 730000 دينار أجور ماء وكهرباء

وبذلك تكون مجموع التكاليف التشغيلية لوجبة واحدة لثلاث قاعات:

$2100000 + 2250000 + 10000000 + 2500000 + 65000000 + 21250000 + 730000 = 101730000$ دينار.

وعليه:

$4 \times 101730000 = 406920000$ دينار مجموع التكاليف التشغيلية السنوية (لأربع وجبات)

وبهذا تكون مجمل تكاليف المشروع كما في الجدول الآتي:

الجدول (3)

التكاليف الحالية لإقامة وتشغيله المشروع

التكاليف الحالية لإنشاء ثلاث قاعات	652847600 دينار
التكاليف الحالية لتشغيل وجبة واحدة	101730000 دينار
المجموع:	749677600 دينار

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المحسوبة.

سادساً: الإيرادات والعوائد المتوقعة

25000 دجاجة، إنتاج الوجبة الواحدة، يطرح منها 10% نسبة الهلاكات، فيكون:

$25000 \times 0,10 = 2500$ دجاجة حجم الهلاكات وعليه يكون:

$25000 - 2500 = 22500$ دجاجة صافي الإنتاج بعد طرح الهلاكات

$4 \times 22500 = 90000$ دجاجة إنتاج أربع وجبات من الدجاج.

متوسط وزن الدجاجة الواحدة (2) كغم، عليه يكون $2 \times 90000 = 180000$ كغم حجم الإنتاج السنوي

سعر بيع (1) كغم = 3100 دينار

متوسط تكلفة إنتاج (1) كغم من الدجاج = 2100 دينار ونتج عن طريق قسمة التكاليف الإنتاجية على مجموع حجم الإنتاج السنوي

العائد السنوي للمشروع (التدفق النقدي)

حجم الإنتاج السنوي (سعر الوحدة الواحدة - تكلفة الوحدة الواحدة)

$$180000 (2100 - 3100)$$

$$1800000000 = 1000 \times 180000 \text{ دينار}$$

قيمة العائد السنوي أو التدفق النقدي.

المبحث الثاني

تحليل الجدوى المالية للمشروع

أولاً: معيار (طريقة) العائد البسيط

$$\text{العائد البسيط} = \frac{\text{مج ج أ (ع أ - ك أ)}}{\text{ن}} / \text{ت} \times 100$$

$$\text{معدل العائد البسيط} = 562847600 / 1800000000 = 27,5\%$$

ويعني ذلك أن كل مائة دينار عراقي تستثمر في المشروع تعود بـ (27,5) دينار، يتم قبول المشروع وفق هذا المعيار، لأنه يحقق عائداً أكبر من سعر الفائدة الذي يبلغ نسبة 3,5% الذي تقدمه المصارف لقاء المبلغ المستثمر (مصرف الرشيد، 2007، 2).

ثانياً: معايير فترة الاسترداد

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{مج ج أ (ع أ - ك أ)}}{\text{ن}} / \text{ت}$$

$$\text{فترة الاسترداد} = 1800000000 / 562847600 = 3,6$$

ويعني ذلك أن المستثمر بإمكانه أن يسترد المبلغ الذي استثمره خلال فترة ثلاث سنوات وسبعة أشهر، وتعد فترة جيدة للاسترداد.

بالإمكان التعويض عن مج ج أ (ع أ - ك أ) بتعبير التدفق النقدي أو هو العائد السنوي، لتكون الصيغة:

$$\text{معدل العائد البسيط} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{الكلفة الاستثمارية الأولية}}$$

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الكلفة الاستثمارية الأولية}}{\text{التدفق النقدي}}$$

ثالثاً: معيار صافي القيمة الحالية

يتطلب احتساب صافي القيمة الحالية للمشروع حساب مجموع التدفقات النقدية له بعد خصمها بمعاملات الخصم السنوية ثم إضافة قيمة الانقراض المقدرة في نهاية العمر الافتراضي للمشروع لها وطرح قيمة التكاليف الاستثمارية الأولية من ذلك، ليتم الحصول على قيمة صافي القيمة الحالية، وكما في المعادلة الآتية:

$$\text{(معاملات الخصم السنوية} \times \text{التدفق النقدي} + \text{قيمة الانقراض)} - \text{التكاليف الاستثمارية}$$

وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (4)

القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند سعر خصم 12%

السنوات	التدفق النقدي (دينار عراقي)	معاملات الخصم السنوية عند سعر خصم 12%	القيم الحالية للتدفقات النقدية (دينار عراقي)
1	180000000	0.89285	160713000
2	180000000	0.79780	143604000
3	180000000	0.71178	128120400
4	180000000	0.63551	114391800
5	180000000	0.56742	102135600
6	180000000	0.50663	91193400
7	180000000	0.45234	81421200
8	180000000	0.40388	72698400
9	180000000	0.36061	64909800
10	180000000	0.32197	57954600
11	180000000	0.28747	51744600
12	180000000	0.25667	46200600
13	180000000	0.22917	41250600
14	180000000	0.20461	36829800
15	180000000	0.18269	32884200
16	180000000	0.16312	29361600
17	180000000	0.14564	26215200
18	180000000	0.13003	23405400
19	180000000	0.11610	20898000
20	180000000	0.10366	18658800
			المجموع 1344591800 (دينار)

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الميدانية.

أما الخطوة التالية فستتضمن إضافة قيمة الانقراض والتي تبلغ ما نسبته 25% من قيمة التكاليف الاستثمارية الأولية وكالآتي:

$$163211900 = 0.25 \times 652847600 \text{ دينار}$$

وعند خصم تلك القيمة بمعامل خصم السنة الأخيرة (السنة 20) والذي يبلغ (0.10366)

سيكون:

$$16918545 = 163211900 \times 0.10366 \text{ دينار قيمة الانقراض}$$

وعليه، صافي القيمة الحالية = $(16918545 + 1344591800) - 652847600 = 708662745$ دينار صافي القيمة الحالية.

ويمثل المبلغ أعلاه صافي القيمة الحالية التي من المتوقع أن يحققها المشروع خلال عمره الإنتاجي (20 سنة)، وبما أن قيمة صافي القيمة الحالية موجبة وأن عوائد المشروع أكبر من تكاليفه عليه يتم قبول المشروع وفقاً لهذا المعيار وأن إنشاءه يتسم بالجدوى الاقتصادية.

رابعاً: معيار القيمة الحالية للعائد/ الكلفة

القيمة الحالية للعائد/ الكلفة =

مجموع القيم الحالية للعائد طيلة عمر المشروع

الكلفة الاستثمارية الأولية

$$4,065 = 652847600 / 169185450554 + 1344591800 =$$

وبما أن نتيجة المعيار أكبر من واحد صحيح، إذاً المشروع مقبول وذو جدوى طبقاً لهذا المعيار وتعني النتيجة أن القيمة الحالية للعائد ستكون أكبر من الكلفة فكل وحدة نقدية واحدة منفقة سيقابلها أكثر من وحدتين نقديتين من العوائد.

خامساً: معيار المعدل الداخلي للعائد

طبقاً لهذا المعيار سيتم احتساب وتحديد سعر الخصم الذي تكون عنده صافي القيمة الحالية للمشروع تساوي صفر، وبعد التحري عن ذلك بطريقة التجربة تبين أنه يبلغ 28,10% وعنده تكون قيمة صافي القيمة الحالية للمشروع صفراً، ولاثبات ذلك والتحقق منه سيتم احتساب صافي القيمة الحالية للمشروع عند سعر خصم 28,10 وكما في الجدول الآتي:

الجدول (5)

القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند سعر خصم 28,10%

السنوات	التدفق النقدي (دينار عراقي)	معاملات الخصم السنوية عند سعر خصم 28,10%	القيم الحالية للتدفقات النقدية (دينار عراقي)
1	180000000	0.78064	140515200
2	180000000	0.60939	109690200
3	180000000	0.47572	85629600
4	180000000	0.37136	66844800
5	180000000	0.28990	52182000
6	180000000	0.22631	40735800
7	180000000	0.17666	31798800
8	180000000	0.13791	24823800
9	180000000	0.10766	19378800
10	180000000	0.08404	15127200
11	180000000	0.06560	11808000
12	180000000	0.05121	9217800
13	180000000	0.03998	7196400
14	180000000	0.03121	5617800
15	180000000	0.02436	4384800
16	180000000	0.01902	3423600
17	180000000	0.01484	2671200
18	180000000	0.01159	2086000
19	180000000	0.00904	1627200
20	180000000	0.00706	1270800
			635929055 (دينار) المجموع

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الميدانية.

صافي القيمة الحالية للمشروع عند سعر خصم 28,10 =

$$= 652847600 - 16918545 + 635929055$$

$$0 = 652847600 - 652847600$$

إذا 28,10 هو المعدل الداخلي للعائد وبذلك تم التحقق من صحة احتسابه.

ويلاحظ ان نسبة المعدل الداخلي للعائد اكبر من سعر الفائدة الذي يبلغ 10% اذ تم اقتراض رأس مال المشروع من المصرف (مصرف الرشيد، 2017 / 12) عليه يمكن للمشروع ان يحقق عائداً اضافياً فضلاً عن تسديده لسعر الفائدة او ان العائد على المشروع اعلى بكثير من فرصة ايداع مبلغ تكلفة المشروع في المصارف والحصول على الفائدة اذ ان نسبة الفائدة المقدمة في المصارف عن المبلغ المودع تبلغ 3,5% ما يؤكد جدوى الاستثمار في المشروع.

المبحث الثالث

تحليل الحساسية وحساب الجدوى الاقتصادية للمشروع

يقصد بتحليل الحساسية مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في أحد العوامل المستخدمة، أو مدى حساسية المشروع للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر في المشاريع، ويمكن لمتخذ القرار أن يحدد مدى حساسية عائد المشروع المقترح مثلاً للتغيرات التي يمكن أن تحدث في قيمة أي من المتغيرات المعطاة (العبادي، 2008، 22).

وينصب الهدف الأساس لتحليل الحساسية إلى تحديد درجة تأثير ربحية المشروع في التغيرات غير المواتية في بعض المتغيرات الأساسية كسعر الخصم أو أسعار المخرجات أو أسعار المدخلات أو مدة إنشاء المشروع، وبات معروفاً أنه كلما كانت درجة حساسية الربحية للتغيرات في أي متغير من المتغيرات الأساسية منخفضة، كلما كانت درجة تأكيد التوقعات مرتفعة والعكس صحيح، ويمكن قياس درجة الحساسية باستخدام مقياس المرونة والمقارنة بين المشاريع المختلفة (حسن، 2008، 130).

وعليه فإنَّ تحليل الحساسية يمكن أن يوصف بأنه أسلوب (ماذا - إذا) بمعنى أنه يبين مدى تغير النتائج إذا لم تتحقق البيانات الأصلية التي تم التنبؤ بها أو بمعنى آخر أنه يبيِّن أثر الأخطاء في التنبؤات على معيار التقييم، وبذلك سيكون هذا التحليل على قدر كبير من الفائدة في الحالات التي تكون فيها عملية التقييم مستندة على الافتراضات والتقديرية الشخصية، ولغرض تحديد درجة المخاطرة في المشروع باستخدام تحليل الحساسية، لابد من الاعتماد على مؤشر وهو ما يطلق عليه مؤشر أو دليل الحساسية (كداوي، 2008، 235).

إن تحليل الحساسية وسيلة من وسائل التأكد من جدوى المشروع وتقوم هذه الوسيلة على إخضاع المشروع وتعرضه لمجموعة من المؤثرات المختلفة المتوقعة وغير المتوقعة التي تحدث في أثناء حياة المشروع وقياس مدى قدرة المشروع على التكيف مع هذه المؤثرات والاستمرار في تحقيق معدل مناسب من الأرباح، ويمكن من تحليل الحساسية معرفة أو تحديد أثر التغير في محددات القرار الاستثماري أي معرفة التغيير في محددات صافي العوائد النقدية على صافي القيمة الحالية، ولكل فرصة استثمارية عواملها التي تؤثر فيها وتؤثر في عوامل محددات تدفقاتها النقدية، ومن هنا ليس من الضروري عمل تحليل حساسية لكل العوامل بل يجب أن يركز هذا التحليل على أكثر العوامل تأثيراً (خليل، 2008، 95).

وهنا تأتي الفائدة من إجراء تحليل الحساسية، فعلى افتراض أنَّ التكاليف سوف تزداد بنسبة 10 % أو أن الإيرادات سوف تنخفض بالنسبة ذاتها، ففي كلتا الحالتين لابد من إجراء إعادة حسابات وتقييم للمشروع عند هذه النسب وبيان مدى تأثر المشروع فيها، ومن أجل معرفة مدى

تأثر المشروع في الارتفاعات والانخفاضات في مستوى التكاليف والإيرادات هناك ثلاث فرضيات سوف تستخدم من أجل معرفة النتائج لعملية التحليل (العبادي، 2008، 57)، وهذه الفرضيات هي:

- 1- انخفاض الإيرادات بنسبة 10% مع بقاء التكاليف ثابتة.
 - 2- زيادة التكاليف بنسبة 10% وثبات الإيرادات.
 - 3- انخفاض الإيرادات بنسبة 10% مع ارتفاع التكاليف بنسبة 10% معاً.
- وسوف نقوم بإعادة احتساب المعايير وفقاً للفرضيات أعلاه:
- ستكون قيمة الإيرادات (العائد السنوي) بعد انخفاضها بنسبة 10%
- $$180000000 \times 0,1 = 18000000$$
- ← قيمة نسبة الانخفاض
- $$180000000 - 18000000 = 162000000$$
- دينار قيمة الإيرادات بعد انخفاضها بنسبة 10%

وستكون قيمة التكاليف بعد ارتفاعها بنسبة 10%

$$652847600 \times 0,1 = 65284760$$

إذاً: $652847600 + 65284760 = 718132360$ دينار

وهذه هي قيمة التكاليف بعد زيادتها بنسبة 10%

والآن سنعيد احتساب المعايير وفقاً للفرضيات أعلاه

أولاً: معيار العائد البسيط

حسب الفرضية الأولى سيكون:

$$24,8\% = 100 \times 652847600 / 162000000$$

حسب الفرضية الثانية سيكون:

$$25\% = 100 \times 718132360 / 180000000$$

حسب الفرضية الثالثة سيكون:

$$22,5\% = 100 \times 718132360 / 162000000$$

ويتبين من النتائج بقاء مقبولية وجدوى المشروع وبنسبة عالية، وعلى أساس توقع جميع الافتراضات أعلاه، وفقاً لمعيار العائد البسيط.

ثانياً: معيار فترة الاسترداد

حسب الفرضية الأولى ستكون:

$$4,02 = 162000000 / 652847600$$

حسب الفرضية الثانية ستكون:

$$3,989 = 180000000 / 718132360$$

حسب الفرضية الثالثة ستكون:

$$4,432 = 162000000 / 718132360$$

ويلاحظ أن فترة الاسترداد مقبولة للغاية بالرغم من كل الاحتمالات التي تم إعادة الحساب وفقاً لها.

ثالثاً: معيار صافي القيمة الحالية

حسب الفرضية الأولى (الايادات فقط تتخفيض بنسبة 10%) ستكون:

$$652847600 - (16918545 + 1344591800)$$



وهذا الرقم فقط سوف يخفض بنسبة 10%، وعليه سيكون:

$$134459180 = 0,1 \times 1344591800$$

$$1210132620 = 134459180 - 1344591800$$

$$\text{وعليه: } 652847600 - (16918545 + 1210132620)$$



التدفقات النقدية الجديدة قيمة الانقاص الكلفة الاستثمارية

$$= 574203565 \text{ دينار صافي القيمة الحالية حسب الفرضية الأولى}$$

حسب الفرضية الثانية

$$718132360 - (16918545 + 1344591800)$$



قيمة التكاليف بعد زيادتها بنسبة 10%

وعليه ستكون: 1698545 دينار

قيمة صافي القيمة الحالية عند الفرضية الثانية المتضمنة زيادة التكاليف فقط بنسبة 10%

حسب الفرضية الثالثة، ستكون

$$(1210132620 + 146293355) - 718132360 = 508918805 \text{ دينار صافي القيمة}$$

الحالية عندما تتخفيض الإيرادات بنسبة 10% وتزداد التكاليف بنسبة 10% في الوقت نفسه.

ويمكن ملاحظة بقاء النتائج جيدة جداً إذا ظلت قيمة صافي القيمة الحالية موجبة، ولم

تتأثر جدوى المشروع بالرغم من إعادة حساب المعايير وفقاً للافتراضات جميعها.

رابعاً: معيار العائد/ الكلفة

حسب الفرضية الأولى (انخفاض الإيرادات فقط بنسبة 10%)

$$652847600/1210132620 = 1,8 \text{ جدوى المشروع جيدة لأن نتيجة المعيار أكبر من واحد}$$

صحيح.

حسب الفرضية الثانية، سيكون التكاليف فقط ستزداد بنسبة 10%

$$718132360/1344591800 = 1,872 \text{ مقبول كذلك}$$

حسب الفرضية الثالثة

الإيرادات (العائد) ↓ 10% والتكاليف ↑ 10% سيكون

$$718132360/1210132620 = 1,685 \text{ مقبول كذلك.}$$

نلاحظ أنه في أشد الاحتمالات الواردة (بانخفاض الإيرادات وارتفاع التكاليف معاً) بقيت

نتيجة المعيار أكبر من واحد صحيح، بمعنى مقبولة المشروع وجدواه المالية.

أ. الجدوى الاقتصادية للمشروع

إن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتحليلها في ظاهره لا يختلف عن التحليل المالي

(الربحية التجارية)، فالأسلوب واحد لكن الاختلاف الأساس يكمن في مضمونهما، فطريقة مقارنة

العوائد والتكاليف هي ذاتها المستخدمة في كلا التحليلين، بيد أن الاختلاف يكمن في ماهية

وتعريف المنافع والتكاليف (عبدالكريم وهاشم، 1989، 95).

فالربح على سبيل المثال هو ليس ذلك الربح الذي عند المستثمر، وإنما هو الربح

الاجتماعي والذي يقيس دور المشروع وتأثيره في تحقيق الأهداف الأساسية للاقتصاد القومي

برمته.

فقياس الربحية القومية من وجه نظر المجتمع والدولة عند دراسة تقييم الجدوى للمشاريع المقترحة، لا تأخذ بعين الاعتبار تعظيم الارباح وحسب، والتي تمثل الهدف الأساسي والوحيد لقرارات الاستثمار والمفاضلة بين المشاريع، لان ذلك لا يعطي صورة حقيقية لإسهام المشروع في الاقتصاد القومي الذي يكون هدفه تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة والإسهام الأقصى في زيادة الناتج القومي الاجمالي(الشمري، 2010، 149).

وإن من أهم المعايير المستخدمة في ذلك هو معيار القيمة المضافة الصافية القومية.

ب. معيار القيمة المضافة الصافية القومية

ويتم احتسابه وفقاً للصيغة الآتية:

إجمالي إنتاج المشروع بسعر السوق - (مستلزمات الإنتاج + الاندثار المتراكم)

قيمة إجمالي إنتاج المشروع بسعر السوق

$$180000 \times 3100 = 558000000 \text{ دينار سنوياً}$$

أما قيمة إجمالي إنتاج المشروع بسعر السوق خلال مدة عمره الإنتاجي

$$558000000 \times 20 = 11160000000 \text{ دينار خلال عشرين سنة}$$

$$387320000 = \text{قيمة مستلزمات الإنتاج دينار سنوياً}$$

قيمة مستلزمات الإنتاج طيلة عمر المشروع فتكون

$$387320000 \times 20 = 7746400000 \text{ دينار خلال عشرين سنة}$$

ويبقى حساب الاندثار المتراكم لعشرين سنة علماً أن نسبته السنوية 0,02% يبينها الجدول

الآتي:

الجدول (6)

قيم الاندثار السنوي للمشروع خلال عمره الافتراضي

السنوات	قيم الكلفة الاستثمارية الأولية (رأس المال)	نسبة الاندثار	قيمة الاندثار السنوي
1	652847600	0.02	13056952
2	639790648	0.02	12795812
3	626994836	0.02	12539896
4	614454940	0.02	12289098
5	602165842	0.02	12043316
6	590122526	0.02	11802450
7	578320076	0.02	11566401
8	566753675	0.02	11335073
9	555418602	0.02	11108372
10	544310230	0.02	10886204
11	533424026	0.02	10668480
12	522755546	0.02	10455110
13	512300436	0.02	10246008
14	502053836	0.02	10041076
15	492012760	0.02	9840255
16	482172505	0.02	9643450
17	472529055	0.02	9450581
18	463078474	0.02	9261569
19	453816905	0.02	9076338
20	444740567	0.02	8894811
			217001252 دينار المجموع

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الميدانية.

ويشير الرقم 217001252 إلى قيمة الاندثار المتراكم للمشروع في نهاية عمره الافتراضي.

عليه تكون القيمة المضافة الصافية القومية

$$11160000000 - (217001252 + 7746400000)$$

$$7963401252 - 11160000000$$

3196598748 دينار عراقي، القيمة المضافة الصافية القومية، وتمثل ما يضيفه

المشروع للاقتصاد القومي، أي ان إسهام المشروع في الاقتصاد القومي يقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دينار عراقي خلال عمره الإنتاجي، ما يؤكد جدوى إقامة المشروع اقتصادياً.

أما القيمة المضافة الصافية القومية (سنوياً) فتم احتسابها كما في الجدول أدناه

الجدول (7)

القيم المضافة الصافية القومية السنوية للمشروع

(4) $(3+2) - 1 =$ القيمة المضافة الصافية القومية السنوية دينار عراقي	(3) قيمة الاندثار السنوي دينار عراقي	(2) قيمة مستلزمات الإنتاج السنوي دينار عراقي	(1) قيمة الإنتاج السنوي للمشروع دينار عراقي	السنوات
157623048	13056952	387320000	558000000	1
157884188	12795812	387320000	558000000	2
158140104	12539896	387320000	558000000	3
158390902	12289098	387320000	558000000	4
158636684	12043316	387320000	558000000	5
158877550	11802450	387320000	558000000	6
159113599	11566401	387320000	558000000	7
159344927	11335073	387320000	558000000	8
159571628	11108372	387320000	558000000	9
159793796	10886204	387320000	558000000	10
160011520	10668480	387320000	558000000	11
160224890	10455110	387320000	558000000	12
160433992	10246008	387320000	558000000	13
160638924	10041076	387320000	558000000	14
160839745	9840255	387320000	558000000	15
161036550	9643450	387320000	558000000	16
161229419	9450581	387320000	558000000	17
161418431	9261569	387320000	558000000	18
161603662	9076338	387320000	558000000	19
161785189	8894811	387320000	558000000	20
3196598748 دينار المجموع				

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات الميدانية.

ويمكن ملاحظة قيم المضافة الصافية القومية التي سيحققها المشروع سنوياً من خلال العمود الرابع من الجدول أعلاه، وتؤكد نتائجها جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية.

ومن جانب آخر فإن بإمكان المشروع أن يوفر للاقتصاد الوطني عملة صعبة إذا ما تم تعويض (احلال) المستورد من إنتاجه المحلي، وتقدر العملة الاجنبية التي بالإمكان أن يوفرها المشروع كالاتي:

سعر (1) كغم من الدجاج المستورد = 3600 دينار (وزارة التخطيط، 2009، 45).

عليه يكون

$$180000 \times 3600 = 648000000 \text{ دينار عراقي}$$

↓ ↓

حجم الإنتاج قيمة (1) كغم

السنوي للمشروع مستورد من الدجاج

$$5400000 / 120 = 54000000 \text{ دولار امريكي}$$

↓

سعر الصرف (120 دينار مقابل (1) دولار امريكي)

أي أن المشروع بإمكانه أن يوفر أكثر من خمسة مليون دولار أمريكي بالسنة، عند تعويض إنتاجه المحلي عوضاً عن ما يقابلها من الإنتاج المستورد، أما طوال عمر المشروع (20) سنة، فيكون:

$$5400000 \times 20 = 108000000 \text{ دولار امريكي}$$

أي انه سيوفر أكثر من مائة مليون دولار خلال عمره الإنتاجي، بالإمكان الاستفادة منها في تحسين الميزان التجاري للاقتصاد القومي، أو إقامة مشروعات إنتاجية أخرى تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بدلاً من أن تذهب تلك المبالغ للاستيراد من الدول الأخرى.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج تطبيق المعايير التي تم استخدامها في البحث وأكدت جميعها جدوى الاستثمار في مشروع إنتاج الدواجن وتسمينها في قضاء الحمدانية-محافظة نينوى من النواحي المالية (التجارية) والاقتصادية، وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث التي تم الاستناد إليها.
- 2- تؤكد نتيجة تطبيق معيار العائد البسيط جدوى الاستثمار في المشروع من الناحية المالية، إذ أظهرت نتيجته نسبة 27.5%، وهي نسبة جيدة وإيجابية.
- 3- كما وبينت نتيجة معيار فترة الاسترداد جدوى الاستثمار في المشروع الذي يحتاج إلى 3,7 سنة وهي فترة ممتازة نسبة إلى عمر المشروع الاستثماري.
- 4- وعززت نتيجة معيار صافي القيمة الحالية فرضية جدوى إقامة المشروع من الناحية المالية، إذ أكدت قيمتها أن قيمة العوائد النقدية للمشروع تتفوق على قيمة تكاليفه، ما يثبت ربحية الاستثمار فيه.
- 5- بلغت نتيجة معيار القيمة الحالية للعائد على الكلفة قيمة أكبر من (2)، ويعني ذلك أن كل وحدة تكاليف منفقة سيقابلها ضعفها من العوائد، وأن المشروع مقبول وذا جدوى مالية طالما تحقق شرط نتيجة المعيار التي تنص على مقبولية المشاريع عندما تتجاوز نتيجة المعيار الواحد الصحيح.
- 6- ومن ناحية أخرى، دعمت نتيجة معيار المعدل الداخلي للعائد وعززت في الوقت نفسه نتائج المعايير السابقة، إذ ظهرت نسبته 35%، وهي نسبة جيدة وتؤكد أن بإمكان المشروع تحقيق عوائد مجزية فضلاً عن تسديده لتكاليفه، الأمر الذي يثبت بوضوح فاعلية وجدوى الاستثمار في المشروع مالياً وربحيته.
- 7- وفيما يخص عنصر المخاطرة، فقد بين تحليل الحساسية وأكد في الوقت ذاته انعدام المخاطرة في إقامة المشروع، ففي جميع الافتراضات التي تضمنها بقيت نسب وقيم معايير تقييم وجدوى المشروع بمستوى مقبولة جيدة، ولم تتأثر ربحيته المالية، مما يعزز الثقة بالاستثمار فيه.
- 8- كذلك أظهرت نتائج التحليل جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فلدى تطبيق معيار القيمة المضافة الصافية القومية تبين أن بإمكان المشروع يضيف قيمة مضافة تقدر بأكثر من (3) مليارات دينار عراقي للدخل القومي، كذلك يستطيع أن يوفر أكثر من (100) مليون من العملة الاجنبية طوال عمره الإنتاجي، ناهيك عن العوائد غير المباشرة التي تعود على الاقتصاد القومي جراء إنشاء المشروع وتشغيله والتي لم تدخل وتقدر في هذا البحث.

2. التوصيات

- 1- استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، يقترح الباحث إقامة المشروع في موقعه المقترح كونه يتمتع بالجدوى الاقتصادية والربحية التجارية.
- 2- توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم للمستثمرين ورجال الأعمال في محافظة نينوى من خلال اجراءات وسياسات مناسبة وجدية بغية دعم الاستثمار وتشجيعه.
- 3- دعم المشاريع الإنتاجية وعلى وجه الخصوص المشاريع الصغيرة وتشجيع الاستثمار فيها ويتم ذلك من خلال سياسة تمويلية صائبة واجراءات ميسرة بعيدة عن البيروقراطية والروتين.
- 4- دعم تمويل دراسات الجدوى الاقتصادية من الدولة وتشجيع قيام مكاتب استشارية اقتصادية من أجل القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية على جميع مستويات المشاريع سواء صغيرة أو متوسطة أو كبيرة.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المنشورات الرسمية

1- مصرف الرشيد، 2007، الإدارة العامة، قسم الدراسات والعمليات المصرفية، جدول أسعار العمليات المصرفية.

2- وزارة التخطيط، 2009، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1- الجبوري، صهيب عبيد عيسى، 2012، دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مجمع سكني (في قضاء بلد)، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

2- حمادي، مصطفى فاضل، 2006، تحليل جدوى المشاريع بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

3- الراوي، خالد مجاهد عمار، 2013، دراسة جدوى اقتصادية لمشروع المسبح المغلق في مدينة كركوك، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

4- صالح، زيدان علي محمد، 2012، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مجمع ازادي السكني الاستثماري في قضاء داقوق / محافظة كركوك / رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

5- العبادي، لؤي عامر صبري، 2018، دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء معمل لتنقية وتعبئة المياه في مدينة الموصل، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

6- كاظم، دنيا نوزاد، ٢٠١٣، دراسة الجدوى الاقتصادية لمول كركوك في محافظة كركوك، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

7- كداوي، طلال محمود، 2008، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري.

8- المعموري، رياض جواد، 2009، دراسة تحليلية في الجوانب المالية والاقتصادية لمشروع الألواح الزجاجية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

رابعاً: المجالات والدوريات

- 1- احمد، منهل مجيد، نجم، عبد الله عناد ٢٠١٢، فاعلية دراسة الجدوى الاقتصادية والادارية للمشاريع، المؤتمر العلمي السنوي الخامس في الريادة وذكاء الاعمال في المنظمة العراقية، مج2، العدد 16، جامعة بغداد.

خامساً: الكتب

1. جلال ، احمد فهمي ،1982، دراسة الجدوى ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.
2. جلال، احمد فهمي، ١٩٨٧، تقيم المشروعات الاستثمارية، القاهرة.
3. حسن، غادة صالح، 2008، دراسة الجدوى، الوفاء لنديا الطابعة، ط1، القاهرة.
4. خليل، خليل محمد، 2008، دراسات الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، مصر.
5. الداهري ، عبد الوهاب مطر ، 1991، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد.
6. السيسي، صلاح الدين حسن، 2003، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، دار الفكر العربية للطباعة، القاهرة.
7. الشمري، خالد توفيق، 2010، التحليل المالي والاقتصادي في دراسة تقييم وجدوى المشروع، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن.
8. شهاب ، محمد علي ، 1987 ، دراسة الجدوى الاقتصادية ونظم الإدارة وتنفيذ المشروعات ، دار الفكر العربي ، شركة مطابع الطنانة ، جمهورية مصر .
9. عبد العظيم، حمدي، 1999، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الثانية، القاهرة.
10. عبد القادر، محمد عبد القادر، ٢٠١٠، إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة، مطبعة عالم التميز، بغداد.
11. عبد المطلب، عبد الحميد، 2000، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مطبعة الدار الجامعة، جامعة عين شمس.
12. عبدالكريم، عبدالعزيز مصطفى، كداوي، طلال محمود، 1999، تقييم المشاريع الاقتصادية دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر.

13. عبدالكريم، عبدالعزيز مصطفى، هاشم، رشاد مهدي، 1989، التخطيط الصناعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
14. العجلوني، محمد محمود، الحلاق، سعيد سامي، 2011، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. العيسوي، كاظم جاسم، ٢٠٠٥، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط٣، عمان الاردن.
16. غنيم، أحمد محمد، 2010، دراسات جدوى المشروعات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
17. القريشي، مدحت، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
18. كداوي، طلال محمود، 2008، دراسة جدوى المشروعات، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
19. كداوي، طلال محمود، 2009، تقييم القرارات الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار أبين الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
20. الموسوي، 2004، عبد الرسول عبد الرزاق، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
21. موسى ، شقيري نوري، سلام، أسامة عزمي ، 2009، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن.
22. النعيمي، عدنان تايه، التميمي، ارشد فؤاد، ٢٠١٩، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوردي للطباعة والنشر، بغداد.
23. هلال، حسين مصطفى، 1997، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مكتبة عين شمس، القاهرة.

سادساً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Elghouth E ,yassin Angara and I.A.wahab,2013, some management and Economic Aspects of Boiler production in Khartoum state, journal of Agricultural and Veterinary Sciences(JAVS) No.1.VOI.14.
2. Szollos.L ,I.Szuc and A.Nabradi,2014,Economic Issues of Boiler Production Length Economics of Agriculture Belgrade.No.3.

ABSTRACT

The agricultural sector is one of the basic and important sectors of the national economy because of its economic advantages. The chicken fattening and fattening project is one of the important economic projects because it contributes to the provision of white meat locally and at reasonable prices. From the local market need of the said product as well as the employment of a certain amount of labor, any that the project also contributes to the reduction of unemployment.

The project is located in Nimrud district, Hamdaniya district, Nineveh province, and praises on a total area of 10 dunums. Each of them is 64×12 m with control, where the project works four meals a year for three halls producing 25000 chicks per meal, and the choice of this site for the project outside the boundaries of the municipality of Mosul to preserve the environment from solid, liquid and gaseous pollutants.

The problem of research is that investment in the agricultural sector is low because such investments are exposed to risks, which makes the level of investment in it low. Agricultural investor to invest in this area. The research was based on the quantitative analytical approach through the adoption of available field data and estimated the project capital of more than (650) million Iraqi dinars.

The valuation criteria from the commercial and economic profitability perspectives showed the feasibility of investment and low risk in this area, with a payback period of 3.6 years, a simple rate of return 27.5, an internal rate of return 35.8, a net present value criterion (838037555) and a present value criterion. The value of net national value added amounted to more than three billion Iraqi dinars during its shelf life, and the results of the sensitivity analysis showed that the results of risk are weak, which indicates that the project to produce white meat to be established has a high profitability and low risk Projects Beer and investment worthy of attention and study.

**An Economic Feasibility Study for Poultry Production and
Fattening in Al-Hamdania District**

A thesis

**Submitted to the College of
Administration and Economic
Mosul University**

**In Partial Fulfillment of the requirements for
The Degree Diploma in the
Economic Science.**

By

Marwa Omar Nayif Al-Dabagh

Supervise by

Dr. Abdul Wahab Thanoon Sadoon AL – Jawaly

2019A. D.

1441A.H.

University of Mosul
College of Administration and Economics



**An Economic Feasibility Study for Poultry Production and
Fattening in Al-Hamdania District**

Marwa Omar Nayif Al-Dabagh

Diploma Thesis

Feasibility Study and Evaluation of Economic Projects

Supervise by

Dr. Abdul Wahab Thanoon Sadoon AL – Jawaly

2019A. D.

1441A.H.